

نظراتٌ في سيرة كَشَاجِمَ وآثارِهِ

(القسم الثاني) (*)

الأشعار المدسوسة

الدكتور محمد بن عبد الله العزّام

هذه القضية فجرها الثعالبي قبل ألف عام، إذ قال في اليتيمة ١١٨/٢، بعد أن ذكر العداوة بين السريّ والخالدين، ما مختصره (وجعل يورق وينسخ ديوان كَشَاجِمَ، وهو إذ ذاك [أي الديوان] ريحانُ أهل الأدب بتلك الديار، والسريّ في طريقه يذهبُ وعلى قلبه يضربُ. وكان يدسُ فيما يكتبه من شعره أحسنَ شعر الخالدين ليزيدَ في حجم ما ينسخه وينفق سوقه ويغلو سعره، ويُشنعُ في ذلك على الخالدين ويغضُّ منهما ويظهرُ مصداقُ قوله في سرقتهما. فمن هذه الجهة وقعت في بعض النسخ زياداتٌ ليست في الأصول المشهورة).

وأوضح منهجه في تحقيق هذه المسألة الدقيقة، فقال (وقد وجدتها كلها للخالدين بخطّ أحدهما وهو أبو عثمان، في مُجلّدة أتخف بها الوراقُ المعروف بالطرَسوسي ببغداد أبا نصر سهل بن المرزبان، وأنفذها إلى نيسابور في جملة ما حصل عليه من طرائف الكتب باسمه، وفيها وجدت الضالّة المنشودة)، وضرب أمثلة وافية على تلك الأشعار. فلقد نظر في المُجلّدة،

(*) نشر القسم الأول في مجلة المجمع (مج ٧٥، ج ٢، ص ٤١٣-٤٣٦).

وانتهى إلى تصحيح الأشعار للخالدين، ونظر في سقوطها جملةً من بعض نسخ ديوان كشاجم، فاستنتج من ذلك أن السري هو الذي دسها فيه لأنه يشتغل بالتوريق فيه ولأن عداوته لهما مشهورة.

وهذه النتيجة التي انتهى إليها لم ينقضها أحد طيلة ألف سنة. وحظي كلامه بالقبول على مر العصور، ولم يرتفع صوت لإثبات بطلانه وتبرئة السري من هذه التهمة الشنيعة. وردده كبار العلماء والمؤرخين من أمثال ياقوت وابن خلكان والصفدي وغيرهم، ولم يعترضوا عليه.

ثم أثار الثعالبي قضية أخرى مختلفة بالكلية فقال (ورأيت فيها أبياتاً كتبها أبو عثمان لنفسه وأخرى كتبها لأخيه، وهي بأعيانها للسري بخطه في المجلدة المذكورة)، وهو يشير إلى مجلدة أخرى بخط السري رآها أيضاً عند أبي نصر سهل بن المرزبان. فقد رأى أشعاراً بعينها للخالدين بخط أبي عثمان في إحدى المجلدتين وللسري بخطه في المجلدة الأخرى! وذكر قطعتين منها ثم قال (ولست أدري أنسب هذه الحال إلى التوارد أم المصالاة وكيف جرى الأمر، فبينهم مناسبة عجيبة ومماثلة قريبة في تصريف أعنة القوافي وصياغة حلل المعاني). وهذه غاية ما يكون التحقيق والتوثيق والإنصاف.

وهذه المسألة الثانية تتعلق بدعوى السري أنهما كانا يسرقان شعره، وهي دعوى مشهورة، وقد كسر جانباً من شعره للكلام عليها. وقد توقّف فيها الثعالبي ولم يقطع فيها بشيء كما ترى، وليس لها علاقة من حيث الصحة والبطلان بالدعوى الأولى حول ديوان كشاجم، ولا يصح الخلط بينهما. فيجوز أن يسرقا من أشعاره، ويجوز أن يكون ظالماً مفترياً عليهما. وهو على أية حال خصم لا يقبل كلامه إلا بيهان، ومن أسهل الأشياء عليه أن ينسخ أشعارهما بخطه ويزعم أنها من شعره! فهذا لا علاقة له بالمسألة المهمة ههنا، وهي دعوى دس شعرهما في ديوان كشاجم.

وكلام الثعالبي كلام رجل عاقل جاد منصف، ولعله كان أعرف الناس في عصره بهذه الأمور، فهو مؤرخ القرن الرابع، وقد تهيأت له وسائل التحقيق كما ترى، ولا يُنبئك مثل خبير. وليس يخفى على مثله أشعار هؤلاء، ولا يعقل أن يسرق الخالديان أحسن أشعارهما من ديوان كشاجم فلا يدرك الثعالبي ذلك. ولقد سمى الوراق الذي اشترى المجلدتين من بغداد، وسمى صاحبه النيسابوري الذي اشتراهما. وقد أشار في مواضع أخرى من كتاب اليتيمة إلى حرص أبي نصر على جمع نواذر الكتب وإتاحتها لصاحبه الثعالبي. وليس لأبي منصور مصلحة في التحيز لأحد الطرفين لأنهما صارا في عداد الأموات، وهو بعيد عنهما زماناً ومكاناً، ولا يُعقل أن يُجازف بأمانته وصدقه ويجور في الحكم من غير مسوغ واضح. بل إنه لم يحكم بشيء في المسألة الثانية، التي كان سيظهر فيها تحيزه لأحد الطرفين! أما في المسألة الأولى فلقد اتهم السري بتهمة واضحة، بعبارة صريحة لا تترك مجالاً للالتباس، بناء على فحص النسخ والخطوط، فيجب أن يكون الرد عليه واضحاً صريحاً بناءً على فحص شامل لنسخ ديوان كشاجم وما بقي من أشعار الخالديين. أما الجدل اللفظي - كما فعل الدكتور شعلان - ومحاولة البحث عن بعض جوانب الضعف في كلامه لإسقاطه كله، والادعاء بأنه متحيز متآمر كذاب منافق، وأنه لا يعرف الخطوط ولا يميز الأشعار، فلا جدوى منها.

والحق أن توقّف الثعالبي في المسألة الثانية لا وجه له. فإن القرائن تشير إلى أن القطعتين ليستا من شعر السري، بل من شعر أبي بكر الخالدي: فالقطعة الأولى (يا مَنْ أنامله كالعارض السّاري) موجودة في ديوان السري ١٨٣/٢ عن ثمانين نسخ وسقطت من نسختين، وهي بخطه في المجلد التي وقف عليها الثعالبي، والخالدي يدعيها لنفسه في المجلد الأخرى. ومن

الغريب أنها موجودة في زيادات ديوان كشاجم ٤٢٩، وزعم الحمدوني راوي الديوان أن ابنه أبا الفرج أنشدها إياه منسوبة لأبيه! فهي حائرة بين هؤلاء الشعراء الثلاثة! والحق أن تنازع السري والخالدي عليها مفهوم لما بينهما من العداوة، ولكن ذلك يستلزم بطلان كونها لكشاجم وبطلان زعم الحمدوني أن أبا الفرج أنشدها إياه له! ومن غير المعقول أن تتصادف إغارة السري والخالدي على قطعة بعينها من شعر شاعر ميت، ثم يتصادف سقوطها من أصل ديوان ذلك الشاعر! وإذا نزهنا أبا الفرج عن الكذب فلا مفر من اتهام الحمدوني بذلك، أو الظن بأنه شخص من نسج الخيال، وسيأتي ما يؤيد هذه النتيجة الغريبة! ثم إن السري أوردتها في كتاب الحب والمحجوب ٣٢٦/٤ غير منسوبة لأحد، ولعله صنّفه قبل أن يخطر بباله محاربتهما بدعوى السرقة! وفي ذلك دليل كافٍ على أنها ليست من شعره ولا من شعر كشاجم، فلم يبق إلا أن تكون للخالدي.

أما القطعة الأخرى (ألد العيش إتيان الصييح)، فلا توجد في ديوان السري، ولا في النسخ العتيقة من ديوان كشاجم، بل في نسخة بطرسبرغ ومطبوعة بيروت فقط (انظر الديوان ٤٣٩). ومن الواضح - مرة ثانية - أن تنازع السري والخالدي عليها يدلّ على بطلان نسبتها إلى كشاجم. ولكنها لا توجد في ديوان السري أيضاً، مع كثرة نسخها واضطرابها وكثرة الزيادات فيها! فلم يبق إلا أن تكون للخالدي. وقد نصّ الثعالبي - تأكيداً لوجودها في المجلدتين المشار إليهما - على اختلافهما في كلمة واحدة، إذ كتب السري بخطه (وبرقٍ مثل حاشيتي رداي)، وكتب الخالدي بخطه (وبرقٍ مثل حاشيتي لواءي)، فمن الغريب أنها في تلك النسخ من ديوان كشاجم بالرواية التي اختارها السري! وهذه قرينة أخرى على إفساده للديوان!

ولا تناقض بين خلوّ ديوان السري منها وبين وجودها بخطه في تلك

المجلدة ثم إدخاله إياها في ديوان كشاجم؛ لأنه كان يستصحب أوراقاً من شعره للاستدلال على سرقة الخالدين منه، وقد جاء بها إلى أبي إسحاق الصابي لهذا الغرض. فمن الممكن أن تكون هي الأوراق التي رآها الثعالبي أو شيئاً مثلها، ولا يلزم أن ينقل أشعارهما الموجودة في هذه الأوراق إلى ديوانه، ولا يمتنع أن يضعها في بعض نسخ ديوان كشاجم وهو ينسخه المرة بعد المرة.

فلا تطمئن النفس إلى نسبة هاتين القطعتين لا إلى السري ولا إلى كشاجم، بينما لا يظهر أي إشكال في كونهما من شعر الخالدي. ولم يشتغل الخالديان - على العكس من السري - بالوراقة ولا بنسخ ديوان كشاجم خاصة، ولم يتَّهما السري بسرقة أشعارهما، فلا حاجة بهما إلى التزوير والتزييف والدس في الدواوين. أما هو فكان يتَّهما بادعاء قصائد كثيرة من شعره بتمامها، لا بمجرد الأخذ من معانيه كما يفعل الشعراء. فيقول مثلاً على رأس إحدى القصائد (وقال وقد ادَّعى كثيراً من شعره ببغداد ومدحا به المهلبي وغيره)، فهذا اتُّهام منه لهما بالسطو على قصائده لا على أفكاره وألفاظه ومعانيه.

ولقد بذل غاية جهده لإقناع أعيان بغداد بذلك فلم يُفلح، ولم يستطع تقديم برهان قاطع على دعواه، مع أن له يداً باسطة في التصنيف. لقد كان من اليسير عليه - بدلاً من اللجاجة والتهويل وقرض الأعراس - أن يصنّف للأجيال كتاباً يتضمّن أشعارهما الصحيحة المعروفة المأخوذة من أشعاره الصحيحة المعروفة، بالتفصيل اللازم وذكر الوقائع الثابتة والشواهد والشهود، فيقول مثلاً: قصيدتهما هذه مسروقة من قصيدتي التي قلتها في مدح فلان في سنة كذا وسمعها مني في المجلس فلان وفلان. وكان يكفيه أن يُثبت عليهما بالدليل الدامغ سرقة قصيدة واحدة بتمامها، أو حتى بضعة

أبيات بحروفها. أما إذا كان يتَّهمهما بالإغارة على قصائد غير منشورة فلا بدَّ له من تفسير حصولهما على مسوِّدات شعره في بغداد، مع أن العداوة قديمة عندما كانوا في الموصل ثمَّ في حلب، وقد قطعاً رسمه عند سيف الدولة وانحدرا وراه إلى بغداد لإيذائه كما يدَّعي؟ فهل كانا يكسران باب بيته؟ وهل كان يُطلعهما على شعره الجديد في مدح المهلبى وغيره؟ ولا سيما مع علمه بخيانتهم للأمانة؟

لقد كان في مسوره إثبات التُّهمة عليهما لو أنها كانت صحيحة، لأنه لا بدَّ أن يوجد دليل على وقوع السرقة ولو في قصيدة واحدة. ولكنَّ الإثبات عسير جداً أو مستحيل إذا كانت التُّهمة باطلة لأنه لا يستطيع إثبات وقوع شيء لم يقع أصلاً. وواقع الأمر أنه كان عاجزاً عن الإثبات، فاكتفى بالوقوف عند العموميات والدعاوى المجرَّدة من الدليل كما يفعل أصحاب الباطل، وإيغار الصدور عليهما حسداً منه لهما ولقطع أرزاقهما، وأردف ذلك بالهجاء الفاحش لهما ولمن يأنس إليهما من أعيان الناس.

أما السرقات المعتادة فليست المقصودة بكلامه، ولقد اتَّهموا المنتسبي بالسرقة من الشعراء وبالغوا في ذلك أعظم المبالغة، فلم يزعموا أنه أغار على قصيدة بتمامها ولا على بيت واحد بحروفه. ومن الجائز أن يكون الخالديان قد اقتبسا من معانيه واقتبس منهما، وعقد الثعالبي فصولاً لهذا الجانب، وقال ابن النديم عن السريِّ نفسه (شاعر مطبوع كثير السرقة). فليس اتَّهام الشعراء بهذه السرقات شيئاً بالغ الأهمية، وهي كثيرة بين المتعاصرين، ويصعب تحقيقها إلا بعد إثبات السابق واللاحق.

أما إغارتهم المزعومة على ديوان كشاجم: فلقد كان المنتظر أن يكون السريِّ أعلم الناس بها، وأن يسبق الثعالبي إلى إعلانها؛ لأنه يعرف الديوان غاية المعرفة ويعرف الخالديين غاية المعرفة، وكان عدواً لهما حريصاً على

كشفت عوراتهما. فكانت أمامه فرصة ذهبية نادرة للطعن أولاً في صدقهما وأمانتهما وشاعريتهما، ولإثبات دعوى سرقتهما لأشعاره ثانياً، بدليل أنهما يسرقان من ديوان كشاجم سرقة لا جدال فيها! لقد كان في وسعه إحضار نسخة من الديوان عمرها عشر سنوات مثلاً وفيها هذه الأشعار المسروقة، ولا سلطان لهما على النسخ القديمة التي بأيدي الناس!

ولكنه لم يفعل ذلك لأنه لا يستطيع إيجاد شيء لا وجود له، وكان من المستحيل عليه إحضار نسخة قديمة فيها أشعارهما الجديدة! فلا يبقى أمامنا إلا تكذيبه في هذه الدعوى الثانية وفي الدعوى الأولى أيضاً، وتصديق كلمة الثعالبي - الذي وقف على النسخ والخطوط - بأنه هو الذي دس أشعارهما في الديوان.

بل يتضح للمنصف بطلان هذه التهمة الثانية من وجه آخر، إذا اعتبر حقيقة أن السري - على قدر علمنا - لم يجهر بها أصلاً! ولقد كان يكفيه أن يعلنها على ملاء من أهل العلم والفضل، ويتحمل المسؤولية الأدبية عنها، أو يصنف رسالة باسمه تتضمن هذه الأشعار، وما أسهل أن يعرف العلماء والأدباء والوراقون حظاً كلامه من الصحة أو البطلان لأن نسخ ديوان كشاجم منتشرة في الآفاق. ولكننا لا نجد للتهمة صدى، لا في ديوانه ولا في مصنفاته الباقية ولا في كلام العلماء والرواة والأدباء من معاصريه، وبقيت مطوية إلى أن اكتشفها الثعالبي، على الضد من الدعوى الأولى بأنهما كانا يسرقان من أشعاره. ولم ينكرها الخالديان فيما نعلم، وأحسن تفسير لذلك أنهما لم يسمعا بها، ولو سمعا بها لكان من أسهل الأمور عليهما قطع لسان هذا المفترى بالحجة الباهرة وهي إحضار نسخة قديمة من ديوان كشاجم.

فمن المفارقات العجيبة البالغة الدلالة: أن يسكت السري عن التهمة

التي يسهل إثباتها بالدليل القاطع - أعني السرقة من شاعر قديم - ويشغل بالمزاعم التي لا طائل من ورائها، أي السرقة منه هو! لقد ترك فضل هذا الاكتشاف، وهو الخبير بأشعار الجميع، لأبي منصور الثعالبي! فلا أرى تفسيراً لهذه الثغرة الواضحة - أعني وجود دعوى من غير مدعٍ! - إلا أن يبدأ خبيثة امتدت سرّاً إلى ديوان كشاجم فدست فيه أحسن أشعار الخالدين، من غير أن يتجرأ ذلك المفترى على الخروج إلى النور ومواجهة خصمه بالحقائق. ومن تأمل أشعار السريّ وأقوال الناس فيه، وشدة فجوره في الخصومة وتمزيق الأعراض، ورغبة الأمراء والوزراء ورجال الدولة في الشام والعراق عنه مع أنه من فحول شعراء العصر، وإقبالهم على الخالدين وثنائهم عليهما، لا يكاد يرتاب في أن هذا الصنيع أقرب إلى أخلاقه منه إلى أخلاقهما. والحق أنه من أشنع أعمال التدليس والتزوير والخيانة، لأن الإساءة تتجاوز الخصم إلى كشاجم الذي اختلّ ديوانه وصار ساحة للصراع.

نعم، قال ابن النديم في الفهرست ١٩٥ (وكانا إذا استحسنا شيئاً غصباه صاحبه حياً كان أو ميتاً، لا عجزاً عن قول الشعر ولكن كذا كان طبعهما). ومن الواضح أن المقصود بالحى والميت: السريّ وكشاجم، لأن الخالدين لم يتهما باغتصاب أشعار امرئ القيس والفرزدق وأبي تمام والبحثري والمتنبي، وإنما اتهمهما السريّ بالاغتصاب منه ومن كشاجم فقط. ولا يهولنك قول ابن النديم؛ لأنه في واقع الأمر مجرد تلخيص لمزاعم السري لا غير، ولم يُشفع بالبراهين اللازمة، ومن الواضح أنه لم يقف على الحقائق ولم ينظر في النسخ والخطوط، ولم يذكر حتى أسماء الشعراء المسروقة أشعارهم. ولقد عجز السريّ نفسه عن إثبات مزاعمه مع اجتهاده وشدة عداوته لهما، فما بالك بابن النديم! وهو أيضاً كلام سابق على اكتشاف الثعالبي لتلك الفضيحة، فليس رداً عليها ولا إبطالاً لها. ولعلّ ابن

النديم لو قرأ كلام الثعالبي ووقف على ما وقف عليه لأعاد النظر في كلامه. على أن ياقوتاً رحمه الله - وحسبك به من خريت كتب - لم يتركه يمر من غير تعليق، فقال (وكلام ابن النديم هذا فيه موافقة للسري الرفاء أو مجازاة له، والله أعلم)، وقال عن السري (ويدس شعرهما في شعر كشاجم ليثبت مدعاه)، فأيد قول الثعالبي ولم يجد شيئاً ملموساً يدافع به عن السري، وكذلك غيره من المؤرخين.

ومن الطريف أن يقول ابن النديم نفسه في الفهرست ١٩٥ (أبو منصور بن أبي براك: هذا أستاذ السري، شاعر مجود، ويقال إن السري سرق شعره وانتحله)، ثم قال عن السري (شاعر مطبوع كثير السرقة، لم يكن له رواء ولا منظر، لا يحسن من العلوم غير قول الشعر). وليس من الممكن تحقيق هذه التهمة الجديدة، ولكن الشاهد فيها اتهامه للسري بالإغارة على شعر أستاذه!

لا يخفى على القارئ الكريم أن بطلان قول الثعالبي معناه أن تكون هذه الأشعار الكثيرة قد نسخها الخالديان «بالكربون» من ديوان معروف مشهور. ولا يتجرأ على هذه الأكاذيب البلقاء إنسان لديه قليل من العقل والحزم والتفكير في العواقب، ولا يُعقل أن تبلغ الوقاحة والغباء والطمع وصفافة الوجه وجفاف القريحة بهما إلى هذا المبلغ، وإن لهما في شعرهما وأدبهما وتصانيفهما وتقدير الملوك والسلاطين والأدباء لهما مندوحة عن هذا العمل الشائن الخسيس. ولا يُعقل أن يُنشدها في المجالس ويصطادا بها دراهم الأمراء، وكثير من السامعين يعرفون شعر كشاجم ويحفظون عيونه، فلا ينسري أديب أو حاسد أو منافس - السري مثلاً - فيقول: هذه القصيدة لكشاجم وها هي في نسخة الديوان!

ولقد كانت النسخ الصحيحة موجودة بين أيدي العلماء والنقاد في

القرون التالية، ومع ذلك لا نجد أحداً يصرح ببطلان كلام الثعالبي. حتى جاء الدكتور شعلان في سنة ١٤١٧ = ١٩٨٧ فزعم - ظناً وتخيلاً بصيغة التأكيد من غير دليل على الإطلاق - أن الخالدين طلبا من السري بيع شعره عليهما فأبى، وأن الثعالبي مغرض وشريك في المؤامرة، وأنه كاذب في خبر المجلدتين! وقال في مقدمة ديوان كشاجم ٣٩ (ومن المعروف أنه كان صديقاً للوزير المهلبى والصابي وغيرهما من أصدقاء الخالدين)، وهذا من عجائب التحقيق التاريخي لأن الثعالبي - وهو خراساني - كان رضيعاً عندما مات المهلبى في سنة ١٣٥٢ وكان صبياً عندما مات السري في بغداد سنة ٣٦٢، وشاباً عندما نكب أبو إسحاق الصابي وسُجن في سنة ٣٦٧. ولقد عاش الصابي إلى سنة ٣٨٤، سجيناً أو شبه سجين، لا حول له ولا قوة، فلماذا يُناقفه الثعالبي؟ وأين الدليل على أنه كان صديقه أو أنه لقيه أصلاً، ولا سيما مع اختلاف السن وتباعد الدار بين بغداد ونيسابور؟ ومضى بيان أنه لم يتحيز للخالدين أصلاً، بل توقّف في الحكم على المسألة الثانية مع ظهور براءتهما لو دقق النظر، فهذه عجيبة ثانية! وزعم شعلان أن الخطيب البغدادي كان معاصراً لتلك الأحداث، وهذه ثلاثة العجائب لأنه ولد بعد موت السري بثلاثين سنة ومات بعده بمئة سنة، ولم يعاصر أحداً من هؤلاء الرجال ولا يوماً واحداً (إلا أبا عثمان الذي مات والخطيب طفل صغير). فلا أدري كيف يُقدم هذا المحقق على بحث دقائق المسائل والفصل في الخصومات العلمية والخوض في أعراض الرجال وتسفيه الدكتور الدهان وغيره، وعلى تحقيق النصوص أيضاً، وهو يجهل مثل هذه الأمور الظاهرة.

أما دعوى أنهما كانا يسرقان أشعاره فالحكم فيها ليس للسري، بل لأدباء العصر وشعرائه، ومن الواضح أنهم قد كذبوه وصدقوا الخالدين! ولا شك في أنهم قد جربوهما مراراً وتكراراً، فرأوا أنهما شاعران مجيدان،

ورأوا أن هذا الشعر الذي يأتي منهما لا يخرق العقول ولا يخرج عن المعتاد منهما، ووجدوا من السري كثرة التهويل وقلة الدليل!

لقد كان أبو إسحاق الصابي صديقاً لهما، ولكنه لم يكن عدواً لكشاجم ولا معاصراً له، ولا يعقل أن تدفعه الصداقة إلى شهادة الزور فيتستر عليها ويسعى لتزييف التاريخ وتصحيح أشعار كشاجم لهما! ولا علاقة لهذه المسألة بنظرته إلى السري، فلو كان أعدى أعدائه فإن الانتقام منه بهذه الطريقة لا وجه له، ولا سيما أن السري لم يضع توقيعه على هذه التهمة أصلاً!

وصرح أبو إسحاق في رسالته إليهما بأنه فتح بابه للسري، فأحضر قطعة من شعره فيها أشعار لهما، فأخرج الصابي ما عنده من نسخها، وطفقا يتناظران ويرد أحدهما على الآخر، إلى أن ضجر أبو إسحاق وانتهره لإخلاله بالشرط بينهما لأنه كان قد اشترط عليه ألا يخوض في هذا الأمر. فهذا جدال بينهما حول المسألة الثانية، ومن الواضح أن السري لم يتطرق إلى سرقتهما المزعومة من ديوان كشاجم، ولعلّ أبا إسحاق قد مات وهو يجهل هذه الدعوى.

فكيف عجز السري - وقد فتح له هذا الرجل الخطير الخبير داره وأصغى إلى كلامه - عن إثبات حقه في قصيدة واحدة منها، أو في بيت واحد، **بالدليل التاريخي القاطع؟** وكيف غفل عن الاستشهاد بسرقتهما الهائلة من ديوان كشاجم؟ ولا بد أن الصابي يعرف ديوانه وكثيراً من شعره! فلذلك لا يخفى على المنصف أن رأي أبي إسحاق، مع موضعه المشهور من العلم والفضل والأدب، له قيمته ودلالته على براءتهما.

وهذا الخبر يشهد لصدق الثعالبي رحمه الله من جهة أخرى، فقد

صرَّح الصابي بأن السري أحضر قطعة من شعره فيها أشعار لهما، فينبغي أن تكون هذه هي المجلدة التي وقف عليها الثعالبي بخط السري أو أختاً لها. وقول أبي إسحاق (فأخرجت ما عندي من نسخها): لا أظن أنه يريد نسخاً من أشعار السري، بل من أشعار الخالدين! فلو أخرج من خزائنه نسخة قديمة من ديوان السري - إذا كان موجوداً لديه أصلاً - لانقطع الجدل بوجود الأشعار المتنازع عليها أو عدم وجودها فيها، ولكنه أخرج ديوان الخالدين - وهما صاحباها فلا بد أن يكونا قد أتخفاها بأشعارهما بخط أحدهما - فوجد فيه هذه الأشعار المكتوبة بخط السري في الأوراق التي معه! كما وقع للثعالبي سواء بسواء! فهذا موضع الجدل والمناظرة والضجر من أبي إسحاق لأن الأدلة متكافئة على أقل تقدير.

ومما يستطرف أن السري زعم أن الخالدين سرقا قصيدتين له في هجاء بعضهم وأن أبا إسحاق حدثه بأن كل واحد منهما أخذ إحداها وسافر بها إليه، أي إلى الصابي لإتحافه بهما كما يظهر من السياق، وقال له (الكلام واحد والمعاني قريبة بعضها من بعض، وكأنها من كلام رجل واحد)، يعني أنه وافقه على دعاويه! (انظر ديوانه طبعة القدسي ٢٢٦).

لقد ابتلي عصرنا مع الأسف بهذه «الدراسات» الأدبية والتاريخية التي تقوم على فكرة المؤامرة المعروفة في الروايات والمسلسلات وصحف الإثارة، وافترض أسوأ الاحتمالات في سير الرجال. فيدعي الدارس مثلاً أن الخالدين والوزير المهلبي والصابي والثعالبي اجتمعوا ودرسوا هذه المسألة ووزعوا الأدوار، وقرروا أن أحسن طريقة لتمكين الخالدين من شعر كشاجم وشعر السري المسكين، أن يدعي الثعالبي أنه وقف على النسخ والخطوط، ويدعي الصابي نحو ذلك، والنفقة على المهلبي! أما النظر في تواريخ الرجال وأحوالهم واعتبار ميلادهم ووفياتهم وبلدانهم، وأما إحسان الظن بهم

وتنريهم عن التآمر الخسيس وشهادات الزور، وأما استشكال غفلة العلماء عبر القرون عن اكتشاف هذه الدسائس والمؤامرات، فلا مكان له في هذه الدراسات، وإنما هي خطرات ووساوس تُنشر على الناس عارية من الدليل كاسية من عبارات الجزم والتأكيد. ومن المهازل أن يُظن أن المهلبى، وهو من هو جاهلاً وشرفاً وسلطاناً، يستغل نفوذه لسلخ جزء من شعر كشاجم ومنحه إلى صديق له! ومن الغريب أن تُكتشف هذه المؤامرات بعد مرور العصور والأحقاب من غير وثائق ولا شهادة شهود، على يد أناس يخفى عليهم حتى تاريخ مولد الثعالبي وموت المهلبى والخطيب البغدادي، كأن المؤامرة من الواضح بحيث يكفي النظر في كتاب أو كتابين!

فهذا مظهر من مظاهر الضعف والفساد لا زال يستشري في كثير من الدراسات الأدبية والرسائل الجامعية، فتجد الدارسين حراساً على تصحيح التاريخ واكتشاف المؤامرات! ولا يقيمون وزناً لأقوال العلماء عبر القرون ولا يعتبرون سكوتهم عن بيان هذه الحقائق المزعومة، بل ربما قيل إنهم شركاء في المؤامرة! ولو ذهبتُ أضرب الأمثال لطال الخطب وتشعب الكلام، وأخشى أن أقول: إن الدكتور طه حسين فتح هذا الباب بدعوى انتحال الشعر الجاهلي.

ولست أرتاب في وقوع العداوة بين الطرفين، وفي سعي كل منهما للانتقاص من الآخر، ولا غرابة في وقوع هذه الأمور بين المتعاصرين. والنصوص صريحة بأنها عداوة قديمة، نشبت بينهم في الموصل ثم انتقلت إلى الشام فالعراق، فكيف يكون للمهلبى علاقة بها؟

يقول الثعالبي في اليتيمة ١١٩/٢ - ونقله ياقوت في الأدباء ١٣٤٣/٣ وابن خلكان في وفيات الأعيان ٣٥٩/٢ - ما مختصره (لم يزل السري في ضنك من العيش، إلى أن خرج إلى حلب واتصل بسيف الدولة، فطلع سعده

بعد الأفلول ... ولما توفي سيف الدولة ورد بغداد ومدح الوزير المهلبي وغيره من الصدور، فارتفق بهم وارتزق معهم، وحسنت حاله، وسار شعره في الآفاق)، وهذا كلام معقول، ولكن قوله: **بعد موت سيف الدولة، غير صحيح؛ لأن المهلبي مات قبله بأربع سنين.** والصحيح أن السري ترك حلب إلى بغداد قبل موتهما، وقد صرح بذلك بقوله في الديوان ٢٤٤ (وقال يمدح سيف الدولة ويعتذر إليه من انصرافه من حلب بغير إذنه)، وقال في الديوان ٤١ (كان سمع أن الخالدين يريدان الرجوع إلى بغداد قبل وفاة الوزير المهلبي)، وقال في مدح المهلبي:

تركتُ رحابَ الشام وهي أنيقةٌ تقول لطلاب المكارم مرحبا

وقال الخطيب في تاريخ بغداد ١٩٤/٩ (فأذاه الخالديان أذىً شديداً وقطعا رسمه من سيف الدولة وغيره. فانحدر إلى بغداد ومدح بها الوزير أبا محمد المهلبي، فانحدر الخالديان وراءه، ودخلا إلى المهلبي، وثلبا سرياً عنده. فلم يحظ منه بطائل. وحصلا في جملة المهلبي ينادمانه، وجعلا هجيراهما ثلب سري والوقية فيه. ودخلا إلى الرؤساء والأكابر ببغداد ففعلا به مثل ذلك عندهم. وأقام ببغداد يتظلم منهما ويهجوهما، ويقال إنه عدم القوت فضلاً عن غيره. ودفع إلى الوراقه، فجلس يورق شعره ويبيعه. ثم نسخ لغيره بالأجرة، وركبه الدين ومات ببغداد على تلك الحال). وقرأت في بعض المطالعات أنه ترك حلب في سنة ٣٤٩، وهو قول حري بالصحة والقبول - إن لم يكن قبل ذلك بعام أو عامين - لأن المهلبي مات سنة ٣٥٢. أما دعوى الجوع والدين بسبب الخالدين فما كل ما يقوله الخصم يؤخذ بحروفه، والمبالغة فيه واردة بل متوقعة.

ولقد ترك الخالديان سيف الدولة أيضاً، بدليل قول أبي العلاء في الغفران ٤٢٤ (وقد كانا عند سيف الدولة، وانصرفا على حد مغاضبة)،

ووجدت إشارات إلى أنهما خرجا من عنده إلى بلدهما الموصل، وأنهما كانا يرِدان على بغداد في حياة الوزير المهلبى وبعد ذلك من غير استقرار فيها. ولا نجد لهما أخباراً مع أبي الطيّب المتنبّي عندما كان في العراق، بل صرّحاً بأنه كان يكتبهما بأخباره، واستفسرا عن خبر مقتله بالمراسلة. ويستفاد من النصوص المذكورة أنهما خرجا بعيد خروج السري، أي في حدود سنة ٣٤٩. يقول أبو الطيّب في الكافوريات:

وما تُبِيتُ إلا أن أدلّ عَوَازِلِي على أن رأبي في هَوَاكَ صَوَابُ
وأَعْلِمُ قَوْمًا خَالَفُونِي فَشَرَّقُوا وَغَرَّبْتُ أَنِي قَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

فقال الأستاذ محمود شاكر في كتاب المتنبّي ٣٦٢ إن المراد بالذين شرّقوا الخالديان، وهذا رأي تلوح عليه لوائح التوفيق. وتاريخ هذه القصيدة في شوال من سنة تسع وأربعين وثلاث مئة، فلعلّ أبا الطيّب بلغه خبرهما فأشار إليه في أول مناسبة.

وديوان السري حافل بأسماء الأعيان والأدباء والعلماء في الموصل وبغداد الذين هجّاهم ومزّق أعراضهم لأنهم كانوا يميلون إلى جانب الخالديين، وأسماء الشعراء الذين زعم أنهم يغيرون على شعره كالنامي والتلعفريّ والشّمشاطي والمّلّحيّ وغيرهم. ومن الواضح أنه - على الضدّ من الخالديين - لم يكن قريباً إلى قلوب الناس ومجالسهم وجوائزهم، ولم يجد قبولاً من أمثال سيف الدولة والمهلبى والصابي وكثير غيرهم، وأنه كان يحسد غيره من الشعراء ويدّعي عليهم دعاوى لا حقيقة لها ولا دليل عليها. ولا أعني تبرّثهما من مُحاربتة في رزقه، ولكنّهما كانا يكيلان له صاعاً بصاع، ولا حاجة بهما إلى مبادأة مثله بالعداوة.

القول في هذه الأشعار:

لقد بذل الدكتور سامي الدهان رحمه الله جهداً كبيراً في جمع نسخ ديوان كشاجم وفهرستها واستخراج بعض الزيادات المدسوسة فيها، ونشرها في ديوان الخالدين الذي صنعه ونشره في سنة ١٩٦٩. وذكر أنه وقف على كثير من النسخ، وأنها تشهد لكلام الثعالبي لأن الأشعار التي ذكر أنها مدسوسة توجد فيها ملحقة بأصل الديوان.

ووجد في مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري أشعاراً غير قليلة لهما، فصرح بأن المصنف نقلها من ديوانهما رأساً لا من اليتيمة، ولكنه قصر في إيضاح ذلك بالتفصيل اللازم مع أنه مهم جداً، ولعله لم يخطر بباله أن أحداً سيشكك في كلام الثعالبي! وتجاهل الدكتور شعلان تحقيق هذه المسألة، مؤكداً المرة بعد المرة أن العمري كان يدور في فلك اليتيمة. والحق مع الدكتور الدهان من غير شك، لأن في كل من الكتابين ما لا يوجد في الآخر، في القصائد وفي الرواية وترتيب الأبيات وزيادة أبيات ونقص أبيات، ويوجد في المسالك من حكايات بعض القصائد بالتفصيل على لسان الخالدين ما لا يوجد في اليتيمة. وينطبق ذلك على عدد من الكتب الأخرى غير مسالك الأبصار، فالقول بأن الناس كانوا يدورون في فلك الثعالبي باطل قولاً واحداً.

ولا شك في أن العمري قد وقف على كتاب الديارات للخالدين، ومن الجائز أن يكون قد وقف على الديوان أيضاً، ولكني لا أجزم بذلك. وهذا لا يؤثر في النتيجة بشيء؛ لأن الثقة في الأشعار التي ينسبها الرجل إلى نفسه في كتابه أقوى من الثقة في نسخ ديوانه التي قد يتلاعب فيها النساخ أو غيرهم.

على أن الدكتور الدهان لم يحسم المسألة بالاستقصاء اللازم، وإنما جمع شعر الخالدين من المصادر، ثم عاج على نسخ الديوان فوجد في بعضها ما قد يدل على أنها مدسوسة فيها، كأن تكون القصيدة ساقطة من

بعض النسخ، ولكنه لم يستخرج من النسخ شيئاً لم ينسب إليهما في المصادر. وهذا المنهج ناقص، بل لا بد من الحصول على نسخة من الديوان تخلو من هذه الأشعار وتشهد لكلام الثعالبي، وبيان مواضع الأشعار في النسخ، وتفصيل القرائن الدالة على أنها مدسوسة فيها (فاختلاف الترتيب مثلاً أو كتابتها في الحاشية قد يدل على أن القصيدة مدسوسة).

يقول أبو بكر الحمدوني (هذا آخر ما وقع إلينا من شعر أبي الفتح محمود بن الحسين الكاتب المعروف بكشاجم، وما صح عنه، قد جمعته وألفته على حروف المعجم، ليكون أقرب مأخذاً وأنجح مطلباً لمن رامه. وبعد ما اتفق تأليفه على هذا الحد: لقيت أبا الفرج بن كشاجم بالرّي، فأثنى عليّ لوالده...)، ثم ساق ست عشرة قطعة وقصيدة، ونص على رأس كل واحدة منها أنها من إنشاد أبي الفرج. ولم يذكر في كلامه هذا شيئاً عن تاريخ الجمع الأول ولا عن تاريخ لقائه بأبي الفرج في الرّي. ويدل كلام الثعالبي والخطيب البغدادي على أن السري اشتغل بالوراقة ونسخ ديوان كشاجم وهو يعيش سنواته الأخيرة في بغداد، أي ما بين سنتي ٣٤٩ و ٣٦٢ تقريباً. ولا بد أن تكون هذه الزيادات ثابتة في النسخة التي كانت بين يديه لأن أشعار الخالدين مدسوسة في متن الديوان وفي التكملة. ويجوز أن يكون الحمدوني لم يخرج الديوان إلا مرة واحدة، بأن يكون التقى بأبي الفرج قديماً والديوان لا يزال في المسودة، فأضاف هذه الأشعار في آخره ليوضح إسنادها وتميز عما صحّ لديه أولاً ولئلا يحتاج إلى نسخه من جديد. ويزداد الإشكال إذا اعتبرنا أن بعض الأشعار المشكوك فيها يوجد في بعض النسخ دون بعض، وأن النسخ التي أسقطت بعضها تشتمل على زيادات لا توجد إلا فيها! بل إن في اليتيمة من شعرهما المنسوب إلى كشاجم ما لا يوجد في جميع نسخ الديوان الباقية. هذا مع أن أصل جميع

النسخ - فيما ظهر لي - من رواية الحمدوني! وليس هناك ما يدلّ على أن الديوان له رواية أخرى.

فمن الممكن أن يقال في تفسير لذلك: أن التكملة صحيحة من حيث الأصل، وقد جمعها الحمدوني كما جمع أصل الديوان، ثمّ جاء السريّ فُدسّ أشياء من شعر الخالدين في أصل الديوان وأشياء في التكملة على لسان أبي الفرج! ثمّ نسخ الديوان مراراً فُدسّ أشياء جديدة في كلّ مرة وربما أسقط بعض ما كان أضافه أولاً. وبذلك اطلع الناس عبر العصور على نسخ مختلفة يوجد في بعضها ما لا يوجد في البعض الآخر، فاندثر بعضها وبقي بعضها إلى عصرنا. ويمكن أن يقال أيضاً: إنّ التكملة منحولة كلها، وأن هذا اللقاء بين الحمدوني وأبي الفرج لم يقع أصلاً وإنّما أنشأ السريّ هذا الكلام تمهيداً لدسّ هذه القصائد الستّ عشرة. فالحاصل أن التكملة إما أن تكون صحيحة كلها أو منحولة كلها.

وظهر لي من كلام الدكتور الدهان أنه يرى أنها مزيدة على الديوان بواسطة السريّ أو غيره، وأن وجود بعض أشعار الخالدين فيها يدلّ على ذلك. ولكنّه لم يبحث هذه المسألة المهمّة بالتفصيل اللازم، بل لم يصرّح برأيه فيها وإنّما فهمت ذلك من جملة إشارته، ولعلّه لم يفطن إلى وجود بعض أشعارهما في أصل الديوان أيضاً.

وحاولت السيدة خيرية محفوظ أن تشير إلى القطع المشكوك في نسبتها إلى كشاجم، فوضعت نجماً على عشرين قطعة من غير شرح ولا تفصيل. وبدا لي أنها اكتفت بالإشارة إلى بعض القطع التي صرّح الثعالبي بأنها من شعرهما، وإلى بعض القطع المزيدة من المصادر التي شكّ أصحابها في كونها من شعره. وهذا المنهج يشبه - إلى حدّ ما - منهج الدكتور الدهان، وهو منهج قاصر لا يكفي للوصول إلى المطلوب وهو تخليص الديوان من جميع الأشعار المدسوسة؛ لأنه يقف عند الأشعار المعلوم سلفاً أنها مدسوسة.

والحق أن الخلل كبير وأن التداخل شديد بين هذه الدواوين الثلاثة: ديوان كشاجم وديوان السري وديوان الخالدين، ولا يستطيع البتّ فيها من يحقق واحداً منها على انفراد، بل لا بدّ من نظرة شاملة ودراسة جميع النسخ والقصائد والنصوص الباقية في كتب القدماء جملة واحدة، وما ورد في الباقي من مصنّفات هؤلاء الشعراء الأربعة. وأهمّ من ذلك الوقوف على نسخة من ديوان كشاجم سليمة من الزيادات.

ويوجد في النسخ التي وقف عليها المحققون الثلاثة ما يثير الاستغراب ويشهد لكلام الثعالبي على وجه الإجمال: طبعة بيروت القديمة تشبه كثيراً نسخة بطرسبرغ ونسخة دار الكتب ذات الرقم ٧٩م (التي لم يقف عليها شعلان ولا خيرية محفوظ ووقف عليها الدكتور الدهان). ومع ذلك فإن بينها من الفروق المهمة ما يسوغ القول بأنها ثلاث نسخ مستقلة. وتتفق هذه النسخ على إسقاط عدد كبير جداً من القطع والأبيات الموجودة في نسخة الأصل المصرية وفي غيرها، وبعضها ممّا يشكّ في كونه من شعر كشاجم، وبعضها مقطوع بأنه من شعر الخالدين. كما تتفق على زيادة قطع غير قليلة، وعلى ترتيب بعض الأبيات ورواية بعض الألفاظ بشكل مخالف. ولقد أوضح محققاً ديوان كشاجم بعض هذه الأمور بالتفصيل، ولكنهما لم يستشكلاها ولم يُشيراً إليها بشيء في مقدمات التحقيق والقصائد، ولم يبحثا عن تفسير مفيد لها.

فلنفرض جدلاً أن الخالدين سرقا أحسن أشعارهما من ديوان كشاجم، فكيف اتفق لهما سقوط هذه الأشعار بعينها من بعض نسخ الديوان، أو وجودها ملحقة ببعضها، بحيث يستطيعان هما ومن يحطب في حبلهما الزعم بأنها مدسوسة فيه؟ فكأنهما محصا النسخ وقالوا: هذه القصائد يمكن الإغارة عليها لأنها توجد في بعض النسخ دون بعض! هذه واحدة. ثم إننا لا نجد في كتب القرن الرابع شيئاً منها منسوباً إلى كشاجم، فكيف اتفق لهما سكوت هذه المصادر عن

إيضاح الحقيقة ولو في بيت واحد؟ فهذه مصادفة ثانية لا بدّ منها! ثم إن هذه الأشعار هي أحسن شعرهما كما قال الثعالبي، وهي من أحسن شعر كشاجم إذا كانت له، ولا بدّ أن يُغير المُغير على محاسن الشعر، فكيف اتفق لهما أن تكون هذه الأشعار المنسوبة من أحسن الشعر؟ فهذه مصادفة ثالثة! ولقد كان كثير من أهل الأدب في بغداد وغيرها سيعرفون أنها من شعر كشاجم بمجرد سماع أول بيتٍ منها، ويطير خبر هذه الفضيحة في الآفاق ويخلد في الكتب. كما لو أخذ إبراهيم ناجي عشر قصائد من أحسن أشعار أحمد شوقي! ولكننا لا نجد خبراً ولا أثراً فهذه مصادفة خامسة! فلا بدّ أن تجتمع هذه الشروط والمصادفات لإبطال كلام الثعالبي، ولا أرى سبيلاً إلى ذلك.

وإذا اعتبرنا هذه القصائد وأخضعناها للنقد الداخلي، ونظرنا إليها نظرة تحليلية فاحصة، فهل سنجد عليها توقيع كشاجم أم توقيع الخالدين؟ هذا سؤال مهمّ لم يتعرض له الباحثون بالوضوح والتفصيل اللازم، مع أن الدكتور الدهان أشار في بعض حواشيه إلى ما يرجح كون بعضها للخالدين، ولكنه لم يستقص هذه المسألة ولم يحدّد حدودها في مقدّمة التحقيق. وأرى أنها كافية للقطع بصحة أصل دعوى الثعالبي. وإليك شرحها بالتفصيل، وسوف أشير إلى نسخة بطرسبرغ ونسخة الدار الثانية وطبعة بيروت القديمة بعبارة (النسخ الثلاث) لما أشرتُ إليه من التشابه بينها:

• فالقصيدة التي مطلعها (رقُّ ثوبٌ الدجى وطاب الهواء) صرّح الثعالبي بأنها من شعر أبي بكر الخالدي المنسوب في بعض النسخ إلى كشاجم. وهي موجودة في جمهور النسخ في أصل الديوان ولكنها ساقطة من النسخ الثلاث (انظر ديوان كشاجم ٨ وديوان الخالدين ٩). وسقوطها منها يفتح الباب لقبول الدعوى، فكيف صارت بعض نسخ الديوان عوناً لهما على السرقة بحيث يستطيعان أن يقولوا مثلاً: هذه القصيدة من شعرنا

وهي مدسوسة في ديوان كشاجم؟ الجواب المعقول: أنها مدسوسة فيه حقاً! (ومن الغريب أن الدكتور شعلان يكذب الدكتور الدهان في قوله إنها ساقطة من نسخة الدار الثانية مع أنه لم يرجع إليها).

* ومثلها القصيدة التي مطلعها (لا تُظنُّ في بكاء النَّوْريِّ والطَّنْبِ)، وقد عزاها كثير من اللاحقين إلى أبي بكر إما استقلالاً وإما نقلاً عن اليتيمة. فأتضح أنها ساقطة من النسخ الثلاث (انظر ديوان كشاجم ٢٥ وديوان الخالدين ٢٣). ومثلها القطعة التي مطلعها (يانفسُ موتي فقد جدُّ الأسي موتي) (انظر ديوانه ٥٦ وديوانهما ٣٠). فكيف تهياً لهما المرة بعد المرة أن يجدا قصائد تستحق الإغارة عليها ولا توجد في بعض النسخ من ديوان صاحبها؟

* وكذلك القصيدة التي مطلعها (محاسنُ الدَّيرِ تَسْبِيحِي وَمِسْبَاحِي)، وهي أيضاً في مسالك الأبصار للعمري ٢٩٦/١ و ٩٠ / ١٥ بعبارة لا تترك مجالاً للشك بأنها من شعر أبي بكر لأنه يقول (قال الخالدي: كان جحظة قد أنشدني لنفسه في دير العَلْتِ قوله:

سَقِيًّا وَرَعِيًّا لَدِيرِ الْعَلْتِ مِنْ [وَطَنِ] (١) لا دِيرَ حَنَّةٍ مِنْ ذَاتِ الْأَكْبِرَاحِ

فاسحسنتها، وذكرت قول أبي نواس في دير حنة وهي في عروضها وقافيتها، فقلت «محاسنُ الدَّيرِ تَسْبِيحِي وَمِسْبَاحِي» إلخ. وهذا الكلام المفصل منقول من كتاب الديارات للخالدين، وهو مستقل عن كلام الثعالبي ويشهد له لأنه لا يوجد في اليتيمة. وفي القصيدة مصداق قول أبي بكر

[(١) سقطت الكلمة من أصل المقال، فأتمناها من كتاب الخزل والدأل ٢: ١٣٢، وقد أشار محققا الكتاب أن أبيات جحظة قد وردت في ديوانه، وفي معجم البلدان، والديارات للشابشتي / المجلة].

لأنها معارضة واضحة لأبيات جحظة، وفيها إشارة إلى قول أبي نواس.
ونقل الدكتور الدهان هذا الكلام في ديوان الخالدين ٣٧، فتغافل عنه
شعلان لأنه لا يتناسب مع مزاعمه! وزاد العمري هذا البيت الذي لا يوجد
في اليتيمة، مؤكداً بذلك استقلاله عنها:

بُسْطُ الْبِنْفَسِجِ وَالْمَشُورِ تُبْسَطُ فِي صُحُونِ آسٍ وَخَيْرِيَّاتِ تَفَاحِ

ولكن غلط الدكتور الدهان بتأخيره إلى الحاشية مع أنه من أقوى
الدلائل على عدم التناقل، لأن هذا البيت لا يوجد في جمهور النسخ ولا في
اليتيمة، والظاهر أنه إنما يوجد في النسخ الثلاث. وغلط في ضبط كلمة
«عدلوا» في البيت الرابع فجعلها بالبناء على المجهول، فتابعه شعلان مع شدة
هجومه عليه!

أما القصيدة نفسها فموجودة في جميع النسخ - حتى في النسخ
الثلاث - من غير تفصيل ولا ذكر مناسبة. ولكن النظر يدل على أنها
مدسوسة؛ لأن ناسخ نسخة بطرسبرغ وضعها في حرف الدال وأشار إلى
أنها **مما يلحق بحرف الحاء**، فالإلحاق معناه الواضح أنها مزيدة. ومن أغرب
الغرائب أن «دير بامخايل» المذكور فيها في رواية مسالك الأبصار - وهو من
أديرة الموصل، وللخالدين والسري أشعار فيه - تغير في ديوان كشاجم إلى
«دير مران» وهو من أديرة دمشق! فقال الدكتور الدهان إن السري فعل ذلك
ليستقيم الشعر لكشاجم الشامي، وهذا عين الصواب فيما أرى وسيأتي له
نظائر. وقد نقل ياقوت صفة دير مران في معجم البلدان ١٧٢/٣ من كتاب
الديارات للخالدين، فلم يتضمن أن لهما شعراً فيه، وتفسير ذلك ظاهر
لأنهما موصليان يقولان الشعر في المواضع الواقعة في بلدهما. وسيأتي من
الشواهد ما يدل على أن كشاجم لم يقل شيئاً في دير مران، وإنما هو تلفيق
للإيهام بأن القصيدة من شعره. وترجم ابن عساكر لأبي بكر في

مختصر تاريخ دمشق ٣٢٤/٢٣ فقال (فمن شعره في دير مُرّان، وزعم السري أن الشعر لكشاجم وأن الخالدي سرقه منه: **محاسنُ الدَّيرِ إلخ**)، فأثبت الشعر للخالدي، ولكنه لم يفتن إلى التغيير فيه.

❖ والقصيدة التي مطلعها **(ألسّت ترى الظلامَ وقد تولّى)** صرّح الثعالبي بأنها من شعر أبي بكر المنسوب في بعض النسخ إلى كشاجم، ونسبها السري إلى كشاجم في المحب والمحبوب ١٣٧/٤، وكذلك الرقيق في قطب السرور ٤٠٠ (نقلًا عن كتاب السري بلا شك). وهي موجودة في جمهور النسخ ضمن الزيادات التي أنشدها أبو الفرج، ولكنها ساقطة من النسخ الثلاث! (انظر ديوان كشاجم ٤٢٨ وديوان الخالدين ٨١). ومن الغريب أن تُسبب إلى السري في نسخة من ديوانه ٦٢٠/٢ (وليست في طبعة القدسي).

❖ والقصيدة التي مطلعها **(قامرَ بالنفس في هوى قمر)** صرّح الثعالبي بأنها من شعر أبي بكر المنسوب في بعض النسخ إلى كشاجم، واستشهد بأبيات منها في كتبه الأخرى، وهي موجودة في متن جميع النسخ. ثم ساقها العمري في مسالك الأبصار ٢٩١/١ منسوبة إلى الخالدي (انظر ديوان كشاجم ١٧٠ وديوان الخالدين ٥٨). وساق فيها هذا البيت الذي لا يوجد في اليتيمة:

مَنْ لَمْ يُدِرْ فِي رِيِّ الحُدائقِ مِنْ دَيْرِ سَعِيدٍ رَحَاهُ لَمْ يُدِرْ
فهذا البيت يدلّ على ثلاثة أمور في غاية الأهمية: أن العمري كان ينقل من كتاب الديارات للخالدين لا من كتاب الثعالبي فهو مستقلّ عنه ويشهد له، وأن القصيدة موصلية لأن دير سعيد من أديرة الموصل بلا نزاع، وأن السري أسقطه من ديوان كشاجم (ربّما لأن دير مُرّان لا يصلح للوزن ههنا). ومن الغريب أن يؤخره الدكتور الدهان إلى الحاشية أيضاً ولا يستشهد به على

دس القصيدة في ديوان كشاجم، وتكرر منه ذلك، ثم يأتي الدكتور شعلان فينتقد تأخير البيت إلى الحاشية، ولكنه يتغافل عن إثباته ولو في الحاشية، ويتجاهل دلالة الواضحة على أن القصيدة للخالدي الموصلي كما قال الثعالبي! ثم يزعم أن المصادر (لم تذكر بيتاً واحداً يزيد على الكم الذي ذكره الثعالبي)، وهكذا يكون التحقيق وتصحيح التاريخ! **والحق أن هذا البيت وحده يكفي لتصديق أبي منصور رحمه الله.**

* والقصيدة التي مطلعها (هو يوم شك يا علي) صرح الثعالبي بأنها من شعر أبي عثمان المنسوب في بعض النسخ إلى كشاجم. وهي موجودة في جمهور النسخ ضمن الزيادات التي أنشدها أبو الفرج (انظر ديوان كشاجم ٤٢٦ وديوان الخالدين ١٣٢). وسقط من الديوان هذا البيت الموجود في اليتيمة:

وحديثنا ما قد علمت وشعرنا ما أنت أبصر

والقول فيه كالقول في سابقه، فقد أسقط منها هذا البيت - فيما أرى - لأنه يشير إلى الخالدين بقوله (حدِيثُنَا وشَعْرُنَا).

* والقصيدة التي مطلعها (أدُنُّ من الدَّنِّ فداك أبي) صرح الثعالبي بأنها من شعر أبي عثمان المنسوب في بعض النسخ إلى كشاجم، ونسبها له كثير من المصنِّفين عبر العصور ومنهم ياقوت والعمري والعباسي باختلافات تدلُّ على أنهم لم يكونوا ينقلون عن اليتيمة. وهذه القصيدة موجودة في جمهور النسخ ضمن الزيادات التي أنشدها أبو الفرج، ولكنها ساقطة من نسخة بطرسبرغ وربما من نسخة الدار أيضاً، ووردت في ذيل طبعة بيروت بعبارة: ومما يُنسب لكشاجم خارجاً عن الديوان (انظر ديوان كشاجم ٤٢٧ وديوان الخالدين ١١٠)، فهذه براهين ساطعة على أنها مدسوسة. ومن عجب أن يتجاهل الدكتور شعلان استكمال تخريجها من المصادر وهي

مبسوطة أمامه في ديوان الخالدين، ثم يزعم أن جميع المصادر كانت تتابع الثعالبي!

• والقطعة التي مطلعها (صَدَّتْ مُجَانِبَةٌ نَوَارُ)، والقطعة التي مطلعها (كَانَ الرَّعْوَدَ خِلَالَ الْبُرُوقِ)، والقطعة التي مطلعها (شِعْرُ عَبْدِ السَّلَامِ)، صرَّح الثعالبي بأنها من شعر أبي عثمان، ونُسبت إليه في مسالك الأبصار أيضاً. ولم ترد في أية نسخة من نسخ ديوان كشاجم، بلى في طبعة بيروت تحت عنوان (مَّا لُحِقَ بِشِعْرِ كَشَاجِمٍ وَليْسَ لَهُ)، فنقلها شعلان في الملاحق وكتبتم هذا العنوان! (انظر ديوانه ٣٦٣ - ٤٦٤ وديوان الخالدين ١١٠ و ١٣٨ - ١٣٩).

• والقصيدة التي مطلعها (وَقَفَّتْني مَا بَيْنَ هُمَّ وَبُوسٍ) صرَّح الثعالبي بأنها من شعر أبي عثمان المنسوب في بعض النسخ إلى كشاجم، ونُسبت إليه في كتب كثيرة. وهي ساقطة من جمهور النسخ، ولكنها موجودة في النسخ الثلاث! (انظر ديوان كشاجم ٤٥٢ وديوان الخالدين ١٣٦).

• والقصيدة التي مطلعها (الليلُ يا صاحبي منطلقٌ) صرَّح الثعالبي بأنها من شعر أبي عثمان، وهي موجودة في متن جميع النسخ (انظر ديوان كشاجم ٢٩٢ وديوان الخالدين ١٤١). ومن الغريب أن يوجد منها بيتان في إحدى نسخ ديوان السري ٥١٦/٢.

• والقصيدة التي مطلعها (هتف الصبحُ بالدُّجى فاسقنيها) صرَّح الثعالبي بأنها من شعر أبي عثمان، ونسبها إليه كثير من أثبات المؤلفين، ولم يذكروا أنها تُنسب إلى كشاجم، إلا النواجي في حلبة الكميت، وهو في قوله هذا مستقل عن الثعالبي. فمن الغريب أن توجد في الزيادات التي أنشدها أبو الفرج، ولكن في بعض النسخ دون بعض! (انظر ديوان كشاجم ٤٣٠ وديوان الخالدين ١٥٠).

• والقصيدة التي مطلعها (لا وجفونٍ ينفثنَ في العُقْدِ) لم يعرض لها الثعالبي، وأورد العمري في مسالك الأبصار ٢٩٦/١ عشرة أبيات منها ونسبها إلى أبي بكر، وساق حكايتها وافية من لفظه في كتاب الديارات، وفيها ذكر «دير مار مخايل» الموصلية المشار إليه فيما مضى، فلا شك البتة في أنها من شعره. فمن الغريب أن ترد في متن ديوان كشاجم عن جميع النسخ المحقق عليها، مع تغيير دير مخايل إلى «دير مران» لنفس السبب المذكور أعلاه! (انظر ديوانه ١٤٢ وديوان الخالدين ٤٩). وهذه القصيدة بهذا التغيير تشهد لأصل دعوى الثعالبي.

• ومن الغريب أيضاً أن «دير مران» مذكور في قصيدة ثالثة من الزيادات التي أنشدها أبو الفرج (انظر ديوان كشاجم ٤٢٤). هذا مع أن ذكر دمشق ورجالها ومواضعها قليل أو معدوم في ديوانه، وأن شعره في الأديرة قليل جداً مع أنه موجود. فمن المفارقات الغريبة أن يذكر دير مران ثلاث مرات، مع أن الذين صنّفوا في الأديرة لم يذكروا له شعراً فيه مع شهرته وشهرة الدير! فلذلك أشك في هذه القصيدة، وأكاد أجزم بأنها من شعر الخالدين أيضاً. ولا شك أن الثعالبي لم يستوعب جميع الأشعار المدسوسة.

• والقصيدة التي مطلعها (لا وعينٍ تُديرُ باللحظِ حمرا) ذكر الثعالبي بأنها من شعر أبي بكر، وكذلك الحصري في زهر الآداب ٤١٨/١ والعاملي في الكشكول ٨٦/٢، ولم يذكر أحد أنها تنسب إلى كشاجم. وهي موجودة في زيادات النسخ الثلاث فقط (انظر ديوان كشاجم ٤٤١ وديوان الخالدين ٥٤).

• والقطعة التي مطلعها (وكنتُ أرى في النوم هجرَكَ ساعةً) صرح الثعالبي بأنها من شعر أبي عثمان. وهي في نسخة بطرسبرغ وطبعة بيروت

ولعلها في نسخة الدار أيضاً، ولكنها ساقطة من نسخة الأصل (انظر ديوان كشاجم ٤٤٩ وديوان الخالدين ١٢٧).

ولا أعني أنه يجب التسليم بكل كلمة قالها الثعالبي، فإن له أوهاماً كثيرة، ولعله كان يكتب بعض الأشياء من الذاكرة. فإذا اتضح من التحقيق أنه واهم في بعض هذه الأشعار وأنها من شعر كشاجم الصحيح فلا بأس، ولا يؤثر ذلك في قبول عمود كلامه. ولا ينبغي الخلط بين الأمور، فإن إصابته تُحسب له وخطأه يُحسب عليه، ولا أثر لذلك في صحة أصل الدعوى ولا ذنب للخالدين فيه. ولكن إذا ثبت أن بعض هذه الأشعار مدسوس في الديوان فقد صحت مقولته إجمالاً، وقد ثبت ذلك فعلاً.

ولقد نظرت ملياً في ديوان كشاجم، فوجدت حظه قليلاً من شعر المجون والخمور والديارات والمجاهرة بالمعاصي، أما الخالديان فحدث ولا حرج! وفي المقابل فليس لهما شيء يذكر في شعر الصيد والطرود، وكشاجم من فحول الشعراء في هذا الباب. فإذا نظرنا نظرة عامة في هذه الأشعار المتنازع عليها فسوف نجدها مما يناسب الخالدين، وهذه قرينة أخرى تشهد لقول الثعالبي.

نسخة برنستون:

لا يخفى أن ما مضى إنما يدل على صحة دعوى الثعالبي على وجه الإجمال، ويقف عند الأشعار التي وقف عندها. وهذا لا يكفي لأنه لم يشترط على نفسه استخراج جميع الأشعار المدسوسة. ومن الواضح أن ديوان كشاجم قد أصابه الفساد على يد السري، ولا يجوز الاطمئنان إلى صحة ما يرد فيه لأنه قد يكون من شعر الخالدين، كما قال ابن خلكان (فمن هذه الجهة وقعت في بعض النسخ من ديوان كشاجم زيادات ليست في الأصول المشهورة)، وكما قال العمري (ولهذا اختلفت نسخ هذا الديوان

واختلَّت إلى هذا الأوان). وأعتقد أنه لا يزال يحتوي على أشعار للخالدين ينبغي التعرف عليها، فهل من سبيل إلى استخراجها الآن؟

لا بدَّ من العثور على نسخة سليمة لمواصلة عمل الثعالبي من جهتين: استخراج أشعار أخرى لهما، وتصحيح ما قد يكون أخطأ فيه الثعالبي فنسبه لهما وهو من شعر كشاجم الصحيح. وهذا الأمر ممكن لكثرة النسخ الباقية من الديوان، وهذه النسخة موجودة لحسن الخطِّ، وهي نسخة برنستون وقد أشار الدكتور الدهان إلى معرفته بها من غير تصريح، ولكنه لم يستفد منها بشيء. واستخدمتها السيدة خيرية محفوظ في تحقيق نصِّ الديوان، ولكنها لم تستفد منها فيما هو أهم وهو تخليص الديوان من الشوائب. أما الدكتور شعلان فلم يطلع عليها ولم يشر إليها أصلاً.

وهذه النسخة تامة لم يسقط منها شيء فيما ظهر لي، وقد كتبها ناسخ ضابط متقن يقال له «ابن المقرون» لرجل من الأعيان يسمى محمد بن الحسن الكاتب. وهذه خاتمتها (تمَّ جميع شعر كشاجم، والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين الأخيار. وقع الفراغ منه في يوم السبت تاسع عشرين صفر من أربع عشرة وخمسة مئة. كتبه ابن المقرون). فهي بذلك أقدم النسخ المعروفة، وهي أقدم بنحو مئة سنة من النسخة المصرية، ويظهر عليها الضبط والإتقان وحسن الخطِّ. ولكنَّ المحقِّقة أعرضت عن اتخاذها أصلاً بحجة أنها دون النسخة المصرية وأنها عسرة القراءة في كثير من المواطن، وأنها غير مرتَّبة على الحروف، وأنَّ النقص فيها كثير. وهذه الحجج مردودة كلها؛ لأنَّ المهمَّ ليس وضوح الكتابة، بل تخليص الديوان من الشوائب. على أنها في واقع الأمر لم تتخذ النسخة المصرية أصلاً، لأنها أخرجت نسخة ملفَّقة من مجموع النسخ والمصادر في ترتيب واحد، حتَّى الشعر المقطوع بأنه لغير كشاجم ولم يرد في أية نسخة.

وبين النسختين أربعة فروق مهمة إلى الغاية، أرجو أن ينظر فيها القارئ الكريم بصبرٍ وحرصٍ وعنايةٍ ليكون على بصيرة مما سأقوله في تفسيرها:

• فإن نسخة برنستون غير مرتبة على الحروف، وقد رأيت قول الحمدوني في خاتمة النسخة المصرية (هذا آخر ما وقع إلينا من شعر أبي الفتح محمود بن الحسين الكاتب المعروف بكشاجم، وما صح عنه، قد جمعه وألفته على حروف المعجم، ليكون أقرب مأخذاً وأصح مطلباً لمن رامه. وبعد ما اتفق تأليفه على هذا الحد: لقيت أبا الفرج بن كشاجم بالرّي، فأشدني لوالده...)، فهذا قول صريح بأن الديوان كان مرتباً على الحروف ومختوماً بهذه الخاتمة قبل لقائه بأبي الفرج وزيادة الجملة الأخيرة وما بعدها من الزيادات.

• أن النسخة المصرية تزيد عليها بعشرات القصائد والقطع، أحصيتها فبلغت خمساً وسبعين، لو أفردت لخرجت في ديوان لطيف! ولم أجد في نسخة برنستون زيادة على النسخة المصرية إلا قطعتين مجموعهما خمسة أبيات لا غير! ومن المستحيل في علم الإحصاء ونظرية الاحتمالات الرياضية أن يقع ذلك لولا أن النسختين أصلهما واحد، فلو أن نسخة برنستون قد جمعها رجل آخر غير الحمدوني لاشتملت على قطع كثيرة لا توجد في نسخته، كبعض القطع الموجودة في النسخ الثلاث وفي كتاب المصايد وسائر كتب الأدب، أو بعض القطع التي استدرکها أبو الفرج. ولكن وجود مادتها بأكملها تقريباً في النسخة المصرية يقطع بأن جامع النسختين رجل واحد. ولا مجال للظن بأن إحداهما مستقلة عن الأخرى ولا أن الديوان له روايتان. فإما أن تكون نسخة برنستون مختصرة، وإما أن تكون النسخة المصرية مزيدة، احتمالان لا ثالث لهما. ولا وجه للاحتمال الأول كما سيأتي، فلم

يقتضي إلا الاحتمال الثاني وهو أن الجامع لهما رجل واحد.

• أن جميع القصائد التي شكّ فيها الثعالبي، لا وجود لها في نسخة

برنستون.

• أن اسم الحمدوني وكلامه في الخاتمة وإشارته إلى جمع الديوان

وترتيبه على حروف المعجم، ثم لقاءه بأبي الفرج والزيادات التي زعم على رأس كل واحدة منها أنه أنشده إياها، وجميع ما اشتملت عليه التكملة مما

شكّ فيها الثعالبي أو لم يشكّ، لا وجود لشيء منه في نسخة برنستون!

فهذه أربع غرائب لا أرتاب في أنها لم تقع بالمصادفة، بل وقعت جملة

واحدة. فكيف عمد ابن المقرون - وهو الناسخ المتقن - إلى ديوان مرتّب فنثر

نظامه واستخرج منه نسخة غير مرتّبة؟! هذا لا يكون أبداً، بل إن الناس

يرتبون الدواوين المشثورة كديوان المتنبي والبحري. ثم كيف أسقط خمساً

وسبعين قطعةً وقصيدة من غير سبب واضح ولا إشارة إلى اختصاره لها؟! وكيف

اتفق له إسقاط جميع القصائد التي شكّ فيها الثعالبي، وجميع

زيادات أبي الفرج؟ وكيف يرضى صاحب النسخة - محمد بن الحسن

الكاتب - بهذا النقص البليغ والفساد واضطراب الترتيب وصعوبة المراجعة؟

ولو أن هذه القطع الزوائد كانت جميعاً موجودة في تكملة النسخة المصرية

لساغ الظنّ بأنه كان ينقل من نسخة قديمة تخلو من الزيادات، ولكن أربعة

أخماس الزيادات المشكوك فيها موجودة في متن النسخة المصرية فلم يكتب

ابن المقرون شيئاً منها!

فالتفسير الواضح لهذه الغرائب أن الديوان لم يكن مرتّباً على الحروف

ولم يكن فيه شيء من هذه الزوائد ولا القطع المشكوك فيها، وأن ابن

المقرون قد نقل نسخته نقلاً أميناً من نسخة سليمة غير مرتّبة، ثم جاء هذا

الذي صنع أصل النسخة المصرية فرتّبها على الحروف لغرض ما وزاد هذه

الزوائد في أصله وتكاملته. ولا أرتاب في أن الترتيب مرتبط بالزيادة، وأن الفاعل واحد، وأن الغرض منه طمس معالم النسخة القديمة لتمرير الزيادات والحيلولة دون اكتشافها! كما قال تعالى ﴿قَالَ نَكُرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنْظُرُ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾. فإن النسخة الجديدة صارت مختلفة عن القديمة، ومن الصعب المقارنة بينهما لأن المقابلة والمقارنة إنما تكون بين النسخ المتشابهة. وسوف ينصرف الناسخ أو القارئ سريعاً عن المقابلة؛ لأن عدد القصائد والقطع يقارب الخمس مئة، ولا بد له أن يفتش عنها واحدة فواحدة في جميع أرجاء النسخة الأخرى، وإذا لم يجد القطعة فسوف يتهم نفسه ويبحث عنها مرة ثانية وثالثة ثم يصيبه الملل! ثم إنه لا غرابة في وجود بعض الزيادات ما دام أن الرواية غير الرواية! حتى الرجل من أهل العلم قد يقرأ النسخة المزينة من أولها إلى آخرها فلا يفتن إلى أن فيها أشعاراً مدسوسة، إلا أن يكون خبيراً بأشعار الخالدين حافظاً لها. وتذكر ههنا أن السري لم يجهر باتهامهما بالسطو على ديوان كشاجم، مع معرفته التامة بشعره وشعرهما! فلا يوجد ما يدعو الناس إلى مقابلة النسختين والشك في السبب الذي جعل إحداهما تزيد على الأخرى بهذا المقدار الكبير، ونحن إنما ننظر فيهما اليوم بعد قيام الشك في المسألة بفضل كلام الثعالبي.

فلا أرى مناصاً من اتهام السري بتغيير معالم الديوان ودس هذه الجرثومة الخبيثة فيه وتركها تترعرع عبر الأجيال والعصور، فإذا تناسخه الناس ثبتت نسبة تلك الأشعار إلى كشاجم أو صارت مسألة فيها نظر، حتى لقد احتفل المحققون في عصرنا بالنسخة الملققة وقدموها على النسخة الصحيحة لأنها أوفى منها! وخرج السري من المسألة خروج الشعرة من العجين، ولعله لم يكن يكتب اسمه على تلك النسخ أصلاً! وربما مات

الخالديان وهما يجهلان وجود أشعارهما في ديوان كشاجم، إلا أن يتفق لهما أو لبعض أصحابهما شراء نسخة من منشورات السريّ، وحيّا الله أبا منصور، فإنه كشف هذا الدسّ قبل أن تندثر معالمه ووقف على النسخ بخطوط أصحابها.

ومن غرائب تصارييف الأقدار: أن أبا الحسن العدوي الشمشاطي - وهو عصريُّ السريّ الموصلّي ومؤدّب أولاد ناصر الدولة الحمداني أمير الموصل - يُورد أشعاراً كثيرة في كتاب الأنوار منسوبة لأبي طالب الحسين بن عليّ الأنطاكي، وقال إن أبا القاسم عليّ بن الحسين بن جعفر العلوي أنشده إياها. ولكن هذه الأشعار كلها موجودة في ديوان السريّ، وقد ردّها محقّق الأنوار إلى مواضعها من ديوانه!

وبحثتُ عن تفسير لهذا الأمر العجيب في ديوان السريّ، فوجدته يمدح الشمشاطي بغير قصيدة، ويعاتبه ويحذّره من الخالدين، ويشير إلى انحرافه عنه إليهما! ثمّ هجاه بقصيدة قبيحة ورماه فيها بجميع المخازي من غير كناية، وادّعى في قصيدة ثانية أنه كان يسرق شعره أيضاً! (انظر طبعة القدسي ١٥٦ و ١٥٨ و ١٧٤). فأخشى أن يكون الشمشاطي قد كافأه عليّ إقذاعه بصرف أشعاره إلى غيره من الناس، كما فعل هو مع الخالدين!

وفي النسخة المصرية أمر آخر غريب مُريب، فإن كثيراً من القطع جاءت مكتوبة على هامشها، أحصيتها فبلغت نحو ثلاثين قطعة! فزعم الدكتور شعلان أن الناسخ قد نسيها ثمّ استدرّكها في الحاشية. وهذا غير معقول بطبيعة الحال؛ لأن النسيان لا يصل بالناس إلى هذا الحدّ. ويزيد في غرابته أن هذه الزيادات لا توجد في نسخة برنستون! فكيف أتفق له نسيان تلك القطع بعينها؟!

وفي النسخة إشارات عند كثير من القطع إلى المكان الصحيح

لترتيبها، فقد تأتي القطعة في حرف الهاء مثلاً فيشير الناسخ إلى أن مكانها الصحيح في حرف الميم. ولا أرتاب في أن الناسخ كان يتابع النسخة التي كانت بين يديه، وأظن أن السري - بعد أن رتب نسخته على الحروف - كان يزيد قطعاً جديدة على أطرافها وينقل بعض القطع من موضع إلى موضع!

وفي النسخ الثلاث المشار إليها اضطراب ظاهر في الترتيب الهجائي، واختلاف ملموس عن النسخة المصرية في الترتيب والزيادة والنقص، وإشارات إلى المكان الصحيح لبعض القطع، واختلافات أخرى غريبة مهمة. فهذا يدل بوضوح على حداثة الترتيب، وعلى أن ترتيبها ليس منقولاً من ترتيب النسخة المصرية، وأخشى أن تكون فروعاً من نسخة فاسدة غير النسخة الفاسدة التي انحدرت منها النسخة المصرية.

وإذا ترجح بطلان قول الحمدوني (قد جمعته وألفته على حروف المعجم، ليكون أقرب مأخذاً وأنجح مطلباً لمن رامه)، وأتضح أن الترتيب يُفيد في الغش، فهذا يجرُّ تفكيرنا إلى اتجاه آخر. فالحمدوني مجهول العين، والديوان غير مسموع عليه، والنسخ غير مسندة إليه، ولم يذكر القدماء أنه جامع الديوان، وليس فيه ولا في غيره من مصنفات كشاجم ما يدل على أنه كان صاحبه أو راويته، ولا نجد أثراً لاسمه ولا لكلامه هذا في خاتمة نسخة برنستون المتقنة، مع القطع بأن النسختين أصلهما واحد كما مضى. والظن بكشاجم أن لا يضيع شعره بحيث يحتاج تأليفه إلى مثل الحمدوني، وأبناؤه من أهل العلم والأدب والوجاهة ولديهم المقدره العلمية والمادية على جمع شعر أبيهم. والنصوص تدل على أن أبا الفرج كان له شأن في مصر، فكيف انتقل إلى الرِّي؟ وهذه القطع الست عشرة التي زعم الحمدوني أنه أنشده إياها وعزاها إلى أبيه واحدة فواحدة، مقطوع بأن نصفها على الأقل للخالديين، ولم ينسب أي منها إلى كشاجم في أي كتاب من كتب القرن

الرابع. وإذا اقتنع الباحث بأن بعضها - ولو قطعة واحدة - من شعرهما الصحيح فإن الشك يسري إلى جميعها؛ لأنه لا يُعقل أن يصرف أبو الفرج شيئاً من شعرهما إلى أبيه، ولا يظهر مسوغٌ لوقوع ذلك منه على وجه الخطأ. فهذه أسئلة معضلة وإشكالات مُربية وظلمات متراكبة.

والذي أميل إليه لجلاء هذه الظلمات بالمرّة: أن هذا الكلام كله منحول على لسان الحمدوني وأبي الفرج، ولا أستبعد أن يكون الحمدوني رجلاً من نسج الخيال جيء به للإيهام بأن الديوان له رواية أخرى مرتبة على الحروف غير الرواية التي بأيدي بعض الناس، واختلاق سندٍ لهذه النسخة الفاسدة، ولتصحيح الشعر المدسوس بزعم أن ابن الشاعر قد أنشده لراويته. وتخلو نسخة برنستون خلواً تاماً من جميع القصائد التي ذكر الثعالبي أنها من شعر الخالدين. ولعمري إن هذا المستمسك متين يدل على دسّها في الديوان؛ لأن هذه الأشعار حسنة مُختارة، فكيف اتّفق سقوطها من هذه النسخة المتقنة؟ لا أظن أن أحداً يذهب إلى أنه أمر وقع بالمصادفة! إلا أن يزعم زاعم أن الناسخ قد طالع كلام الثعالبي فحذف الأشعار التي أشار إليها! وهذا الاحتمال لا دليل عليه، وليس في النسخة ما يشير إليه، وليس التحقيق من وظيفة الناسخ الذي يكتب للناس لا لنفسه. ويحول دونه أيضاً أنها أُخِلت بعشرات القطع الأخرى التي لم يتطرق إليها الثعالبي من قريب ولا بعيد.

وبدا لي أن أختبر متانتها وفساد غيرها من طريق أخرى، فاستخرجت من الديوان قصيدتين فيهما ذكرُ دير مُرّان - غير القصيدتين اللتين شهد أهل العلم بأنهما من شعر الخالدين - ومطلع أولهما:

سَقِيًّا لَيْلٍ قَصْرَتْ مُدَّتُهُ بَدِيرٌ مُرَّانٌ مَرٌّ مَشْكُورًا

وهي لا توجد في النسخة المصرية، بل في نسخة بطرسبرغ وطبعة بيروت. ومطلع الأخرى:

داو خُماري بكأس خمر وأحي سكر الهوى بسكر

وهذه الثانية تشبه أشعار الخالدين غاية التشبه، ولم تُنسب هاتان القصيدتان إليهما في أي مصدر فيما أعلم. فقلتُ في نفسي: إذا صحَّ أن كشاجم قد ذكر دير مُرَّان في شعره الصحيح فيجوز أن تكون القصيدتان الأوليان من شعره الصحيح أيضاً. فمن العجيب أن القصائد الأربع كلها لا وجود لها في نسخة برنستون! ومعنى ذلك أن دير مُرَّان - المذكور ثلاث مرات في نسخة الأصل وأربع مرات في نسخة بطرسبرغ وطبعة بيروت - لم يُذكر ألبتة في هذه النسخة المتقنة التي هي أقدم النسخ! ولعمري إن ذلك لدليل ملموس على دسّ أشعار الخالدين في أكثر نُسخ الديوان.

نحن إذن بحاجة إلى عدد هائل من غرائب المصادفات لتفسير هذه الغرائب المتراكبة، وأهون من ذلك وأصحَّ في حكم العقل أن نقبل كلام الثعالبي رحمه الله، ولا ينبئك مثل خبير. ولا أجد مناصباً من الدعوة إلى إعادة تحقيق الديوان اعتماداً على نسخة برنستون، وزحزحة جميع ما تنفرد به النسخ الأخرى إلى ذيل الديوان، وكذلك إعادة تحقيق ديوان الخالدين والنظر فيما يصلح لأن يكون لهما من هذه الزيادات. ولو أُلحقت جميع الزيادات بديوانهما لكان لذلك وجه ظاهر من الصحة.

هذا ويوجد في ديوان السريّ نفسه قطع غير قليلة تُنسب إلى كشاجم إما في بعض نسخ ديوانه وإما في المصادر، وهذه القطع توجد في بعض نسخ ديوان السريّ دون بعض، ومعلوم أن أكثرها نسخ متأخرة. وقد أشار إليها محققه في الحواشي، ولكن محقق ديوان كشاجم لم يلتفت إليها! وإليك بيان بعضها:

* ففي زيادات ديوان كشاجم ٤٥٩ أرجوزة لامية مطلعها (مُقبلةٌ والخصبُ في إقبالها)، وتوجد في نسخة بطرسبرغ وطبعة بيروت فقط، ولا

توجد في نسخة الأصل ولا نسخة برنستون، ومن الغريب أنها في الوساطة للجرجاني ٣٨ منسوبة إليه. وتكاد أن تكون مطابقة لأرجوزة في ديوان السريّ ٦١٩/٢ (وليست في طبعة القدسي).

* وفي ديوان السريّ ٢٦/٢ (طبعة القدسي ٦٨) قطعة واردة في أكثر النسخ، ولكنها في جمع الجواهر ٢٢٦ منسوبة لكشاجم وعنه في ملاحق ديوانه ٤٧٧، ولا توجد في أية نسخة.

* وفي ديوان السريّ ٤٤٩/١ بيتان من قصيدة معروفة لكشاجم في مدح الحسين بن عليّ التّونخي ولعلّه مات قبل أن يولد السريّ!

* وفي ديوان السريّ ٥٢٧/٢ قطعة أولها (رضا المتجنّي غاية ليس تُدرِكُ)، وهي في متن ديوان كشاجم ٣٠٦ عن جميع النسخ، ولكنها لا توجد في نسخة برنستون!

* وفي ديوان المعاني ٢٩٠/١ بيتان للسريّ على الدال في وصف الكانون، وعنه فقط في ملاحق الديوان ٧٤٩/٢، وهما من قصيدة في ديوان كشاجم ١٢٩ عن جميع النسخ.

* وفي ديوان السريّ ١٣١/٢ (طبعة القدسي ٩٥) أرجوزة على الدال في وصف دجاجة حماضية، وهي آخر قصيدة في زيادات أبي الفرج (ديوان كشاجم ٤٣٣)، ولكنها لا توجد في نسخة برنستون!

(للبحث صلة)